



## الرئيس الموريتاني السابق يدعو إلى مقاومة تعديل الدستور

الجمهورية أن يستشير الشعب عن طريق الاستفتاء في كل قضية ذات أهمية وطنية. وتشمل أبرز التعديلات الدستورية التي قدمتها الحكومة وأسقطها مجلس الشيوخ، إلغاء محكمة العدل السامية العتية بمحاكمة الرئيس وأعضاء الحكومة، وإنشاء مجالس محلية (إدارية) للتنمية، وتوسيع النسبية في الانتخابات العامة، وتغيير العلم الوطني، وإلغاء غرفة مجلس الشيوخ. بينما لا تتضمن التمديد لولاية ثالثة لرئيس البلاد.

وكان "المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة" الموريتاني، أكبر تحالف معارض، قد اتهم، في بيان أصدره الجمعة على هامش مؤتمر صحافي لقادته بالعاصمة نواكشوط، ولد عبد العزيز بـ "التمرد على الشرعية"، من خلال عزمه تقديم التعديلات الدستورية للاستفتاء، بعد إسقاطها من

طرف مجلس الشيوخ، الغرفة الثانية في البرلمان. وقال المنتدى المعارض، في بيانه، إن "محاولة التلاعب بالمادة 38 من الدستور المقيد نصا وروحا بالباب الحادي عشر ومواده الفصل في المواد 99 و100 و101، والمحددة للطرق الوحيدة المتعلقة بتعديل الدستور، يعد انتهاكا للقانون". واعتبر البيان أن "قرار ولد عبد العزيز، هو تمرد جديد على الشرعية ومحاولة جديدة لفرض إرادة فرد على الأمة ومؤسساتها واستمرار في اختطاف الدولة لخدمة أجندة شخصية".

ودعا قادة المنتدى كل القوى الوطنية إلى التكتاف والتعبئة من أجل هبة شاملة تسد الطريق أمام مخطط الرئيس الرامي إلى الاستمرار في إحكام قبضته على البلد عبر الانقلاب على المؤسسات الشرعية والدستورية. وأكد ولد عبد العزيز أن خبراء القانون الدستوري قالوا بدستورية الاعتماد على المادة 38، من أجل تقديم هذه التعديلات للاستفتاء دون المرور بالبرلمان.



المتعلقة حصرا بإجراءات تعديل الدستور. وأنهى ولد الشيخ عبد الله بيانه بالقول "في حال إصرار رئيس الدولة على انتهاك الدستور فإنني أعتقد أنه من واجب كل الوطنيين الأحرار، المنشعبين بالقيم الديمقراطية، الفيوين على مستقبل بلدهم، أيا كانت مواقعهم على الخارطة السياسية، وأنا فرد منهم، أن يبدلوا ما في الوسخ من أجل مقاومة هذا الانقلاب الدستوري وإفشاله".

وقال ولد عبد العزيز الخميس الماضي، إنه قرر استنادا إلى المادة 38 من الدستور تنظيم استفتاء شعبي من أجل تمرير التعديلات الدستورية بعد إسقاطها من طرف مجلس الشيوخ قبل أيام، دون أن يحدد تاريخا لذلك. وأشار إلى أن خيار الاستفتاء على الدستور أمر لا رجعة فيه، وأن خبراء القانون الدستوري قالوا بدستورية الاعتماد على المادة 38 من الدستور من أجل تقديم هذه التعديلات للاستفتاء دون المرور على البرلمان.

ويبدو الجدول في موريتانيا، منذ إسقاط مجلس الشيوخ لمشروع التعديلات الدستورية، حول تفسير المادة 38 من الدستور، التي تنص على أنه "لرئيس

دعا الرئيس الموريتاني السابق، سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، إلى مقاومة ما سماه "الانقلاب الدستوري"، في إشارة منه إلى إعلان الرئيس الحالي محمد ولد عبد العزيز، عزمه إجراء استفتاء على تعديلات دستورية أسقطها مجلس الشيوخ. وقال ولد الشيخ عبد الله، في بيان هو الأول له، صدر يوم الاثنين المنصرم، إنه حرص منذ الانقلاب عليه على الاكتفاء بمراقبة سير الأوضاع في البلاد، ملتزما بالكف عن الإدلاء بأي تصريحات للرأي العام، متمنيا التوفيق لكل أطراف الطيف السياسي في خدمة الشعب.

وأشار إلى أنه قرر حينها "بوعي أن أعتمد بالصمت ما لم تتعرض البلاد لمخاطر تهدد السلم الاجتماعي وتضعف بمستقبل الوطن". وفاز الرئيس

السابق ولد الشيخ عبد الله، في الانتخابات الرئاسية الموريتانية التي أجريت في مارس 2007، ويعتبر أول رئيس مدني في البلاد يصل إلى الحكم بأصوات الشعب، قبل أن تتم الإطاحة به في انقلاب عسكري في 6 غشت 2008.

وابتعد ولد الشيخ عبد الله منذ 2008 عن الأنظار ليستقر في قرية صغيرة جنوبي العاصمة الموريتانية نواكشوط، ولم يدل منذ ذلك التاريخ بأي تصريحات صحافية. واعتبر ولد الشيخ عبد الله أن "انزلاق وارتفاع مؤشرات تدهور الأوضاع وصلت إلى المستوى الذي كنت أخشاه، بعد إعلان رئيس الدولة محمد ولد عبد العزيز عزمه اللجوء إلى المادة 38، من أجل تعديل الدستور، بعد أن فشلت المحاولات التي بذلت لتمرير التعديلات من خلال البرلمان".

وأضاف "لني إذ أستشعر المخاطر التي تتهدد مستقبل الديمقراطية في البلاد لأدعو رئيس الدولة إلى أن يغلب المصلحة العليا للوطن، ويعدل عن قراره القاضي بتجاهل نتائج مناقشة التعديلات الدستورية في غرفتي البرلمان، وفقا للمواد 99-100-101،